البحث التربوي... الحلقة المفقودة

تأثيره على المنظومة التربوية منعدم و من مظاهر تخلفه الاعتماد على نماذج خارجية والاشتغال بمنطق الأزمات

يشهد البحث التربوي اختلالات عدة، وهو ما انعكس سلبا على وضعية منظومتنا التربوية التي أصبحت حقلا لتجريب نظريات تربوية تمتح من الثقافة الأجنبية أهم عناوينها في ظل انعدام بوصلة بهوية مغربية توجه نظامنا التعليمي إلى بر الأمان.

لقد جربت منظومتنا التربوية نظريات حديثة بحثا عن بريق أمل ينقذ المدرسة المغربية من السكتة القلبية التي تتهددها، في غياب إرادة قوية تقطع مع التجارب السابقة التي أثبتت عدم نجاعتها، وبالتالي أصبح الأمل معلقا على المخطط الاستعجالي الذي خصصت له إمكانيات مادية هائلة لإعادة الروح إلى المدرسة المغربية التي فقدت هويتها نتيجة تغييب البحث العلمي الذي يعتبر موجها أساسيا للعملية التعليمية برمتها.

ورغم ما يبذل من جهود، لم يرق البحث في مجال التربية، إلى مستوى تطلعات المرتبطين بالعملية التعليمية التعلمية، ممن لا يخفون قلقهم على واقعه رغم المحاولات المحتشمة الأخيرة لإرساء بنياته وطنيا وجهويا. ويتحدثون عن تغييبه رغم أهميته، خاصة في ظل غياب دراسات بحثية ميدانية بأرقام محددة بدقة متناهية لسوسيولوجية وسيكولوجية الأستاذ والتلميذ، دون أن يتركوا المناسبة للاهتمام به أكثر وإيلائه الأهمية التي يستحقها، في المنظومة التعليمية.

اختلالات تشوب واقع البحث التربوي

الفرق التربوية لا تضطلع بمهامها في المجال ومهتمون يسجلون ضعفا في الاهتمام بقضاياه

لم يرق البحث في مجال التربية، إلى مستوى تطلعات المرتبطين بالعملية التعليمية التعلمية، ممن لا يخفون قلقهم على واقعه رغم المحاولات المحتشمة الأخيرة لإرساء بنياته وطنيا وجهويا. ويتحدثون عن تغييبه رغم أهميته، خاصة في ظل غياب دراسات بحثية ميدانية بأرقام محددة بدقة متناهية لسوسيولوجية وسيكولوجية الأستاذ والتلميذ، دون أن يتركوا المناسبة للاهتمام به أكثر وإيلائه الأهمية التي يستحقها، في المنظومة التعليمية.

ولا تضطلع الفرق التربوية بمن فيهم المفتشون وغيرهم، بهذا الدور، ما يجعل البحث التربوي، شيخا هرما ومعاقا في منظومة التربية والتكوين، يحتاج إلى «مقويات» ودفعة جديدة تعيد إليه الاعتبار، في وقت تقترح بعض الفعاليات، في الوحدة المركزية وفرق البحث الجهوية، حلا قد يأتي أكله مع مرور السنوات لتعزيز ثقافة التعاقد والإشراك والمشاركة والتعبئة والانخراط لإعداد رزنامة أولية للإعداد والإنجاز وتأهيل القطاع.

ويؤكد محمد اليقصي، أستاذ باحث بمركز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي بصفرو، أن البحث التربوي «عملية فكرية منظمة، يضطلع بها الباحث لتقصي الحقائق حول مسألة أو مشكلة معينة في مجال التربية والتكوين، باتباع طريقة علمية أو منهج ملائم للوصول إلى حلول ملائمة لها ونتائج قابلة للتعميم والرقي بمستوى التدبير التربوي». وأكد تنوعه بتنوع المواضيع والقضايا التربوية وتعدد مظاهر الوضعيات البيداغوجية.

وأشار إلى ضرورة التعرف على المتعلم من حيث خصوصياته النمائية وميوله واهتماماته وقدراته، وعلى كل العوامل الأساسية المساهمة في الفعل التعليمي التعلمي، من قبيل المدرسين والمؤسسات التعليمية والطرق والوسائل والامتحانات والمواد المقررة والأنظمة، على أن يتم الاطلاع على آراء الممارسين والمهتمين بحقل التربية حول البدائل والحلول المقترحة من قبلهم، لتحسين الأداء التربوي وتطوير وظيفة المدرسة.

وتحدث عن اختلالات تشوب واقع البحث في المجال التربوي بالمغرب، ذكر منها «ضعف الاهتمام بقضاياه والإدراج المحتشم له في مناهج مراكز التكوين، وغلبة الطابع الشخصي على مختلف المبادرات المتعددة في المجال، وعدم تفعيل دور مراكز التكوين في البحث التربوي وحصرها في التكوين فقط»، في ظل غياب البحث العلمي والتشخيص الميداني والانطلاق من معطيات الواقع أثناء عمليات التجديد التربوي ومسلسل الإصلاح.

ويؤكد بعض المختصين في البحث، أن واقع الحالي لا يرضي، للواقع المذكور، مثمنين المبادرات الأخيرة التي باشرتها بعض الأكاديميات لمتابعة عملية إرساء البحث التربوي، عبر تنظيم لقاءات لتبادل الرؤى في ما يخص الخطوات العملية لتفعيل استراتيجية وزارة التربية الوطنية، في المجال، كما وقع في أكاديمية جهة تازة الحسيمة تاونات التي نظمت أخيرا لقاء لاختيار موضوعات بحث كل فريق وتدقيق الحاجيات للتأطير ومستلزمات العمل.

البحوث التربوية المنجزة لا تؤثر كثيرا على الممارسة الصفية (أرشيف)

وتأتي تلك اللقاءات لتوضيح استراتيجية الوزارة في المجال، لكل المرتبطين بالعملية بمن فيهم منسقو فرق البحث في الأكاديمية ومؤسسات تكوين الأطر ونواب الوزارة ورؤساء المراكز الجهوية للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي، ورؤساء الجمعيات التربوية المحلية والجهوية التي تجمعها شراكات بالأكاديمية ونيابات الوزارة، المشرفة على إنجاز دراسات وبحوث تربوية.

وأنجزت النيابة الإقليمية للوزارة بصفرو، 45 مسحا تشخيصيا ميدانيا لواقع التمدرس بالإقليم، طيلة 3 أشهر، بمشاركة كل الفاعلين الإداريين والتربويين خاصة المفتشين وأطر إدارية وتربوية بالنيابة، في إطار لجان مشتركة ومندمجة اعتمدت مدخل الاشتغال على شبكات دقيقة للتشخيص تم إرساؤها من طرف الأطر المختصة في شتى مجالات التدبير الإداري والتربوي بالنيابة، همت كافة أسلاك التعليم المدرسي وكافة أنواع المؤسسات.

ويروم المسح، إذكاء دراسة مقارنة بين مختلف مؤسسات السلك التعليمي الواحد، وترشيد الموارد البشرية والمالية في تدبير شؤون المؤسسات بما فيها تدبير المتوفر من التجهيزات، والتحكم في خارطة ممتلكات وبنايات المؤسسات التعليمية وضبط حاجياتها. ويروم إرساء خارطة مدققة للمكتسبات الإيجابية والتراكمات الجيدة للعمل على تعزيزها، مع ضبط بؤر الاختلالات الكبرى والعمل على تجاوزها.

ولا ينكر محمد البصقي أن البحوث المتنوعة المنجزة، «لا تخلف وقعا كبيرا على الممارسة الصفية»، مؤكدا «تمركز البحوث واقتصارها على تكوين هيأة التدريس، وضعف الاعتراف بالبحث التربوي في قطاع التعليم المدرسي مقارنة مع التعليم العالي». وأشار إلى عدم انطلاق البحث التربوي من قضايا ذات أولوية مراعاة لحاجيات المنظومة التربوية، وضعف الاعتمادات المخصصة لتمويل مشاريع البحث في المجال.

ولتجاوز هذه الوضعية واستشراف مستقبل أفضل للبحث التربوي في ظل تزايد الاهتمام بالمجال وانسجاما مع العرض التربوي الوارد في المخطط الاستعجالي، اقترح ضرورة مأسسة البحث تفعيلا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتقرير المجلس الأعلى للتعليم، وتشجيعه في شقيه النظري والتطويري العلمي، وتوسيع قاعدته بخلق حوافز تشجيعية للباحثين والمهتمين بالمجال.

حميد الأبيض (فاس)

البحث التربوي عديم الأثر على المنظومة التربوية

أجمع عدد من الفاعلين، تحدثت إليهم «الصباح»، على أن من أسباب الأزمة التي تعيشها المنظومة التعليمية، راهنا، استخفاف المسؤولين عن القطاع بالبحث العلمي التربوي، وعدم تبويئهم إياه المكانة التي يستحق، مؤكدين أن الإصلاح الحقيقي للمنظومة التربوية رهين بانخراطه فيها.

ورغم أن بعض هؤلاء ذهب إلى أنه من الصعب تقييم التراكم البحثي سواء الذي أنجز بالجامعات المغربية أو بمراكز التكوين التربوي، ما لم تتوفر المعطيات الكمية والنوعية الكفيلة ببناء تمثل علمي حول الموضوع، (رغم ذلك) فإن آخرين رأوا أن من تجليات استخفاف المسؤولين بهذا البحث أن جل هذه المؤسسات ظلت تشتغل دون أي توجيه أو إستراتيجية، ودون مراعاة لحاجيات المنظومة التعليمية ولا لقضاياها ذات الأولوية، وأن منتوجها، ظل، رغم ما راكمه من خبرات ومساهمات نظرية وعملية خاصة بالبحث، قابعا في رفوف النسيان، محاطا بسياجات الإهمال، وكان في أغلبه اسما بدون مسمى، ذا طابع فردي منعزل، غير ممأسس، ولا يجيب عن أسئلة ولا رهانات ميدانية آنية يطرحها المعيش اليومي للممارسين في الميدان، كما ظل ينظر إلى هذا البحث كترف نخبوي فكري أو أكاديمي، ووسيلة للترقي الوظيفي والاجتماعي، وليس كأداة لتشخيص الوضع التربوي القائم في صلب منظومة التربية والتكوين وعلاجه، ما جعله ضعيف الأثر، إن لم نقل عديمه على الممارسة الصفية والمنظومة التربوية، وحال دونه والمساهمة في تطوير هذه المنظومة، ودفع بها إلى درك سحيق من التردي.

ولتجاوز هذا الوضع، دعت بعض الفعاليات إلى وجوب بث روح الإبداع لدى العاملين في قطاع التربية والتكوين، وإعادة الاعتبار للبحث العلمي التربوي، سواء بمؤسسات التكوين التربوي (مركز تكوين مفتشي التعليم، كلية علوم التربية، المدارس العليا للأساتذة...) أو ببعض شعب كليات الآداب والعلوم، وإدراجه ضمن مكونات المنظومة التعليمية، وجعله مؤشرا محوريا للنهوض بجودة التربية والتكوين المراهن عليها في البرنامج الاستعجالي، ومكونا فاعلا في تحقيقها، وقاطرة فعلية للتنمية البشرية، وسلطة قرار لمراجعة المناهج والبرامج الدراسية المقررة في مختلف الأسلاك التربوية التكوينية، وجعل نتائجه سندا قويا للفعل التربوي ومرجعا أساسيا لاتخاذ القرار، لأنه وحده الذي يعطي المصداقية والشرعية للتجديد والإصلاح، إذ أنه ركن أساسي في تطوير المنظومة التربوية وتجديد دمائها، يحدد مشاكلها ويساهم في حلها، ويضمن الانخراط السلس للفئات المكلفة بالتنفيذ والتطبيق، ويحسن أداءها ويرفع مردوديتها، بل إنه يضطلع بوظيفة استباقية توقعية تستشرف المستقبل وتخطط للتطلعات والمفاجآت، ضمانا للأمن الاجتماعي والاقتصادي للوطن.

كما دعت الفعاليات نفسها إلى وضع استراتيجية وطنية للنهوض به، ومأسسته على المستويات المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية، مع إرساء شراكة بين قطاع التعليم المدرسي ومراكز البحث الجامعية، وإشراك العاملين في الميدان من كل المواقع، وخلق آليات للتواصل بين مختلف المتدخلين، ومد الجسور بين الأسلاك التعليمية، لأن من شأن كل ذلك، حسبها، أن يساهم في إحداث تغييرات مهمة في ممارستنا التربوية، ويعود بنتائجه هامة على المدرسة المغربية.

ولم تفت بعض المفتشين الذين تحدثنا إليهم الإشارة إلى أن من حسنات البرنامج الاستعجالي أنه يسعى إلى تجاوز هذا الوضع، وذلك، من خلال سعيه إلى إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالبحث التربوي، بغرض تحقيق الملاءمة بينه وبين حاجات منظومة التربية والتكوين وانتظاراتها، وجعله مواكبا للمستجدات الدولية في هذا المجال... وأن المذكرة الإطار 179، بتاريخ 23 دجنبر 2009، حددت ملامح البحث التربوي على مستوى منظومة التربية والتكوين، ودعت إلى العمل على إرساء لبناته الأولى على مستوى الجهات... غير أن آخرين شككوا في أن يكون لدى الوزارة مشروع تربوي، وأبدوا تخوفهم من أن يكون مصير هذا المشروع كمصير مشاريع أخرى تم وأدها في المهد، سيما أن المشكل، حسبهم، ليس في الهياكل والاستراتيجيات، بل في العنصر البشري أساسا، وفي أهلية من تسند إليهم المسؤوليات، وهم في مجملهم، حسب مصادرنا، ذوو عقليات متكلسة مقاومة، لا كفاءة لأغلبهم ولا غيرة، ويأبون أي جديد، ويبذلون قصارى جهدهم لإعدامه. من ثمة حذروا من مغبة الاستخفاف بالموضوع، واعتباره ملفا مثل باقي الملفات، وطالبوا بتغيير العقليات وتحديثها، وإعادة النظر في أنماط الاشتغال، وتبني «مدونة جديدة للسلوك والالتزام».

علي بنساعود (الرشيدية)

لاحق: إجهاض تجربة كلية علوم التربية أفشل البحث التربوي

مفتش العربية بأكاديمية بني ملال انتقد إضاعة جهود الباحثين التربويين المغاربة واتباع نماذج تربوية وافدة دون نقد أو مراجعة

تؤكد الدراسات التربوية أن وضعية مدارس التربية والتكوين، التي تستهدف إكساب المدرسين والمتمرنين كفايات مهنية تزاوج بين المعرفة النظرية وبين معرفة تقنيات العمل خلال مدة التكوين الأساسي وكذا المستمر، تستمد أهم معالمها من نظريات لا تجسد واقعنا المعيش، وتتعالى عن واقع التدريس بالمدرسة المغربية وخصوصياتها، بل تقصي المشاكل الاجتماعية والنفسية التي أصبحت تفرض نفسها بحدة في فضاء مؤسساتنا التربوية.

إنها نظريات تفتقر لمقومات البحث التربوي والديداكتيكي الحقيقي النابع من واقعنا الاجتماعي والثقافي من جهة باعتباره مجالا للدراسة والبحث العلمي، وكذا عدم تمثلها كنه الواقع العملي من جهة ثانية كإجراء حرفي يقنن الممارسة البيداغوجية والتخطيط الديداكتيكي للأنشطة التعليمية التعلمية على حد سواء.

لتسليط الضوء على مشاكل البحث التربوي بمنظومتنا التربوية والمشاكل المترتبة عنها، حاور الصباح التربوي محمد لاحق، مفتش اللغة العربية بأكاديمية جهة تادلا أزيلال، الذي ذكر أسباب عدم مواكبة البحث التربوي بالمغرب واقع المدرسة المغربية، مقترحا بعض الحلول لجعل البحث التربوي في صميم مشاكل المدرسة المغربية. وفي ما يلي نص الحوار:

● ماهي أسباب تخلف البحث التربوي العلمي في المغرب؟

● في ظل التعثرات المتوالية التي يعيشها قطاع التعليم في المغرب، يحق للمتتبع أن يتساءل: ما هو الموقف الرسمي والموقف المجتمعي العام من البحث العلمي في المجال التربوي؟ وما هو واقع ممارسته عندنا؟ وما هي مظاهر تخلفه؟ وما سبل الارتقاء به لجعله قاطرة للنهوض بالمنظومة التعليمية ببلادنا؟

ويمكن الاسترسال في طرح الأسئلة في موضوع البحث التربوي، لكن تحصيل إجابات مقنعة وموضوعية يبقى أمرا بعيد المنال، لأن سياسة الوزارة الوصية على التربية والتعليم في تدبير هذا الملف غير واضحة وغير منتظمة. وقد تكون كثرة التداول على هرم تسيير الوزارة في العقود التالية للاستقلال من الأسباب المباشرة التي ساهمت في عدم الاستقرار على رؤية واضحة في موضوع البحث العلمي في المجال التربوي. يضاف إلى ذلك أن قطاع التربية والتكوين بفعل طابعه الاجتماعي والاقتصادي والإيديولوجي الذي يطول جميع المواطنين، غدا موضوع استقطاب لجميع الفعاليات السياسية والفكرية والاجتماعية الناشطة في المجتمع المغربي.

لكن، للأسف، نجد كل طرف يقدم تصوره حول التعليم ويزعم أنه الأفضل لإصلاح القطاع وتطويره. ويبدو التعليم، في ظل هذا الواقع، مثل الضحية التي يتجاذب أطرافها الجميع. وإذا كان لكل ميدان مختصون يجب أن يصغي الآخرون إلى آرائهم وتشخيصاتهم، فإن ميدان التعليم قد يكون من الميادين القليلة التي يزعم الجميع أنه يحذقها وأنه في إمكانه اقتراح سبل تطويرها.

هذا التطفل على قطاع التربية والتعليم، والاجتراء عليه ولدا سيلا غير متناه من الانطباعات وأحكام القيمة التي انغرست مع المدة في أذهان الناس وتسربت حتى إلى أذهان بعض المشتغلين فيه، ليترسخ لدينا نهج سطحي في مقاربة الظواهر التعليمية أبعد ما تكون عن المقتضيات العلمية والمنهجية التي يرتكز عليها البحث العلمي في البلدان المتقدمة.

● هل هناك أسباب أخرى؟

● نعم، يضاف إلى ما سبق ضعف الميزانيات المرصودة لتمويل البحث العلمي في المغرب مقارنة مع بعض الدول النامية، لذلك لا نكاد نتبين، بسبب هذا الضعف الشديد، حجم الميزانيات المرصودة في وزارة التربية الوطنية لدعم البحث العلمي مركزيا وجهويا.

إن كثيرا من الدول تتوفر على مراكز علمية للأبحاث النظرية والتطبيقية في المجال التربوي، وهنا نذكر بتجربة جدية كانت تتطور في اتجاه التشكل كمركز بحثي علمي رصين في ديداكتيك المواد الدراسية، إنها تجربة كلية علوم التربية بالرباط التابعة لجامعة محمد الخامس، لكن تم إجهاضها وتضييع جهود باحثيها، إذ كانت تعكف على تطوير الأطر النظرية التربوية والديداكتيكية وتكييفها وتعديلها بما يتناسب مع الواقع التربوي المغربي.

لا يمكن أن نفهم عدم توفرنا على كلية لعلوم التربية في المستوى الدولي، إلا بوجود ذهنية تنتقص من قيمة البحث التربوي، خصوصا في بعده التطبيقي، وتعتبره عملا زائدا عن الحاجة، في حين أنه الرافعة الحقيقية لكل نهوض تربوي. كما أن في استطاعته بناء آليات استشعار لمواطن النكوص والتعثر المحتملة في المنظومة قبل أن تترسخ فيها وتنتشر في أوصالها.

إنه يوفر مقومات الفعل التعليمي التعلمي الناجع والفعال، بهذا المعنى يكون تمويل البحث التربوي مجديا من حيث الكلفة المادية بموجب أنه يرشد الإمكانات ويوجه الجهود وجهتها الصحيحة ويقلل من التدخلات غير مضمونة النتائج، ويستطلع الحاجات الفعلية للمستهدفين ويحدد ما يحظى منها بالأسبقية وينفتح على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمدرسة وفق مقاربات وطرق علمية مضبوطة، لينتقي في ضوء كل ذلك ما يجب على المنظومة التربوية أن تدرسه للمتعلمين، عندما يفي البحث العلمي بهذه الشروط وتنزل الجهة الوصية على القطاع توجيهاته لن نجد خريجين عاطلين يعجز سوق الشغل عن امتصاصهم وتشغيلهم.

● ماهي بعض مظاهر التخلف في البحث التربوي العلمي؟

● من أبرز مظاهر هذا التخلف أننا نشتغل بمنطق الأزمات والنزوع إلى تجاوزها بحلول متعجلة غير نابعة من منطق علمي ذاتي تم السهر على إنضاج خلاصاته وطنيا. ولذلك فإن الإصلاحات المتوالية للنظام التعليمي المغربي، منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي إلى الآن، لم تكن وليدة دراسات وخلاصات متأنية توصلنا إليها عبر البحث العلمي الرصين والمضبوط، بقدر ما كانت تعبيرا عن مآزق ومفترقات طرق صعبة كانت المنظومة التربوية المغربية تجد نفسها بين الفينة والأخرى في مواجهتها. وبما أن مستلزمات البحث العلمي وخطواته لا يتم احترامها لإيجاد حلول للأزمات موضوع الإصلاح، فإن مبادرات الإصلاح يسمها التسرع والسطحية، ليستمر الخلل في المنظومة التعليمية المغربية ويستصحب معه بتوالي الزمن وتعقد العوامل الاجتماعية وتغير الظروف الاقتصادية وتضارب النزعات السياسية، أعطابا أخرى نزلت بهذه المنظومة إلى رتب غير مشرفة في تصنيفات دولية وتشخيصات وطنية.

من مظاهر التخلف أيضا في إعمال مقتضيات البحث العلمي، ضمور عملية تقويم المناهج والبرامج المقررة وطرائق التدريس في مختلف الأسلاك التعلمية إلى الحد الذي يقارب الانمحاء. إذ أن عملية مراجعة وتجديد المناهج والبرامج الدراسية يتم الانتقال من تجربة إلى أخرى دون القيام بتقويم شامل يضع في أساسه استطلاع آراء المدرسين والمفتشين والتلاميذ وكل من له صلة مباشرة بهذه المناهج والبرامج، مع عدم إنجاز تحليل علمي شامل لمضامين البرامج التعليمية ورصد ميول واتجاهات المتعلمين وكذا الطرق التدريسية التي تنفذ بواسطتها هذه البرامج.

من مظاهر التخلف أيضا، شيوع ذهنية التبعية للنماذج التربوية الوافدة والانهزام أمامها باعتمادها مباشرة دون نقد أو مراجعة. مع أن كل نموذج تربوي أو ديداكتيكي يحمل في طياته رؤية فلسفية ونزعات إيديولوجية وقيمية مفارقة لطبيعة المجتمع المغربي وقيمه وخصوصية متعلميه، مع ذلك يتم القفز على هذه المفارقات ويدعى أن النموذج المجثت من بيآت أخرى سيحل مشاكل المنظومة التربوية المغربية، لكن المسألة أعمق من سلخ النظريات واعتمادها مباشرة في الإنجاز الصفي إذ أن خطورة النماذج التربوية تتمثل في أنها تستهدف بناء شخصية المتعلم الصالح للمجتمع الذي تبلورت فيه هذه النماذج، وكل نسخ للنظريات وإلباسها لباسا مغربيا، لن يفيد إلا في زيادة نفور المتعلم وشعوره بالاغتراب وضعف تعلماته رغم كل دعاوى الملاءمة أو عالمية النماذج...

محمد لاحق

في سطور

- محمد لاحق
- مفتش اللغة العربية بأكاديمية تادلا أزيلال
- باحث في المجال التربوي
- مهتم بقضايا البحث العلمي والتربوي

● ماهي اقتراحاتك لتطوير البحث التربوي في المغرب؟

● باعتباري مفتشا تربويا للتعليم الثانوي، أقترح أن تسهر الوزارة الوصية على القطاع على حسن تنزيل المذكرات الأخيرة الخاصة بإرساء آليات البحث التربوي في شكلها المؤسسي، وهي مبادرة ينبغي التنويه بها، مع الانتباه إلى عدم سلكها الطابع الإداري المعتاد، لأن أحد مكامن القصور في الإجراءات التي بوشرت في عشرية الإصلاح هي التمركز حول البعد الإداري وتهميش البعد التربوي وجعله خادما وتابعا للبعد الأول.

أما الاقتراح الثاني فيتمثل في تشكيل خلايا دائمة للبحث التربوي مهمتها العكوف على بناء وتطوير النماذج التربوية والتطبيقات الديداكتيكية المناسبة للمتعلم المغربي وللمنظومة التعليمية المغربية، مع توفير الإمكانات الكبيرة اللازمة لجعل مخرجات عمل هذه الخلايا في مستوى منافس دوليا على الأقل في مستوى الدول النامية.

حتى نضمن البعد النفعي والقابلية العملية للتطبيق واستيفاء النجاعة العلمية والتربوية، تكون هذه الخلايا موصولة، عضويا، بميادين التجريب في المؤسسات التعليمية والوسط التربوي بشكل عام. ولتوضيح الفكرة، يمكن تصور عملية بناء المناهج والبرامج الدراسية والطرق والوسائل وآليات التقويم عملية من صلب العمل الممتد في الزمان والمكان، وليس عملية دورية محدودة نلجأ إليها مرة كل خمس أو عشر سنوات لتجديد المناهج وما تتضمنه من عمليات.

أجرى الحوار: سعيد فالق (بني ملال)

فروض البحث التربوي

إن الوزارة تتوفر على أطر متمكنة حصلت شروط البحث التربوي والمواكبة المعرفية العامة، ويمكنها الإفادة كذلك من التنسيق مع أساتذة التعليم العالي ومع الأساتذة الممارسين في بيآت تعليمية حقيقية وليست افتراضية... والإفادة من هذا التصور يجعل العمل التربوي النظري والتطبيقي عملا دائبا وناضجا لاستفادته من مدة البناء والتجريب والتقويم والتطوير والملاءمة التي تمتد لعدة سنوات... وفي إمكاننا تخيل الفرق بين نجاعة عمل مثل هذا، وبين المردود الضعيف لعمل يسوى على عجل في مناسبات ومحطات محدودة.

لا بد في الأخير من الإيمان العميق بجدوى البحث العلمي في المجال التربوي، لأنه يشكل خيارا محتوما، وأن نقتنع بأن تمكينه من الميزانيات المناسبة، أقل كلفة من حجم الهدر الذي أصاب المنظومة التعليمية عندنا... وعندما نؤدي فروض هذا البحث كما تقررت لدى الدول المتقدمة لن يكون مستحيلا أن نبني نماذجنا التربوية الذاتية، وأن تصبح هذه النماذج موضع استلهام و طلب خارجي... هذا ما تعلمنا إياه تجارب دول ناهضة كثيرة في العصر الحالي، وقبل هذا ذلك ما تعلمنا إياه حضارتنا الأصيلة التي كانت سباقة إلى الإبداع والمبادرة في كثير من المجالات العلمية والأدبية.

س. ف (بني ملال)